

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 13 – 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2023

World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي



التوزيع: عام

البند 6 من جدول الأعمال

التاريخ: 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2023

WFP/EB.2/2023/5-(A,B,C)/2

مسائل الموارد والمالية والميزانية

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للعلم

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

يسر المديرية التنفيذية أن تقدم طيه تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي (البرنامج). ويغطي التقرير البنود التالية من جدول الأعمال:

- ← خطة البرنامج للإدارة (2026-2024) (WFP/EB.2/2023/5-A/1)
- ← بدل سكن المديرية التنفيذية (WFP/EB.2/2023/5-B/1)
- ← خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي (WFP/EB.2/2023/5-C/1).

نسخة عن الرسالة الواردة من الأمم المتحدة – نيويورك

الرقم المرجعي: AC/2270

اللجنة الاستشارية
لشؤون الإدارة والميزانية

2 نوفمبر/تشرين الثاني 2023

السيدة سيندي ماكين المحترمة،

يسرني أن أرفق طيه نسخة من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن التقارير التالية التي تفضلتم بتقديمها:
خطة البرنامج للإدارة (2026-2024) EB.2/2023/5-A/1؛ وضميمة لخطة البرنامج للإدارة (2026-2024) EB.2/2023/5-
A/1/Add.1؛ وبدل سكن المديرية التنفيذية EB.2/2023/5-B/1؛ وخطة عمل مراجع الحسابات الخارجي EB.2/2023/5-C/1.
ويرجى التكرم بعرض تقرير اللجنة الاستشارية على المجلس التنفيذي أثناء دورته القادمة في شكل وثيقة كاملة ومنفصلة.
كما يُرجى تزويد اللجنة بنسخة من هذه الوثيقة في أقرب فرصة ممكنة.

مع خالص الشكر والتقدير،

عبد الله بشار بونغ

(Abdallah Bachar Bong)

رئيس اللجنة الاستشارية

السيدة سيندي ماكين (Cindy H. McCain)

المديرة التنفيذية

برنامج الأغذية العالمي

Via Cesare Giulio Viola 68-70

00148 Rome Italy

أولاً - مقدمة

1- نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في أربعة تقارير لأمانة برنامج الأغذية العالمي (البرنامج)، تُقدم إلى الدورة السنوية للمجلس التنفيذي للبرنامج، المقرر عقدها في روما، إيطاليا، ابتداء من 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2023. وتُقدم خطة البرنامج للإدارة (2024-2026)، وضميمة لخطة الإدارة (EB.2/2023/5-A/1)، واستعراض سكن المديرية التنفيذية (EB.2/2023/5-A/1/Add.1) إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها؛ وتُقدم خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي (EB.2/2023/5-B/1) للعلم. واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقارير، بممثلي أمانة البرنامج الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية اختُتمت برودود خطية بتاريخ 23 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

ثانياً - خطة البرنامج للإدارة (2024-2026)

برنامج العمل المقرر

- 2- تُقدم خطة البرنامج للإدارة للفترة 2024-2026 (EB.2/2023/5-A/1) ملخصاً لبرنامج العمل المقرر للبرنامج للفترة 2024-2026 والدعم المطلوب من الميزانية لتنفيذ ذلك البرنامج في عام 2024. ويلتزم التقرير موافقة المجلس التنفيذي على الميزانية السنوية لدعم البرامج والإدارة، والسحوبات من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة، والجزء غير المخصص من الحساب العام، وتحديد المعدل الموحد لتكاليف الدعم غير المباشرة الذي سيُطبق على المساهمات للعام المقبل، والمستوى المستهدف لموارد حساب الاستجابة العاجلة.
- 3- ويُشير التقرير إلى أن عدد الأشخاص المتأثرين بالجوع المزمع يقدر بنحو 783 مليون شخص في العام 2022، أي بزيادة قدرها 122 مليون شخص يعانون من نقص التغذية المزمع مقارنة بعام 2019. وتُشير التوقعات إلى أن ما يقرب من 600 مليون شخص سيعانون الجوع في عام 2030، مما سيُبعد العالم عن هدف القضاء التام على الجوع بحلول عام 2030. وتُشير التقديرات الحالية إلى أنه من المتوقع أن يعاني ما يصل إلى 345 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد خلال عام 2023 في 79 بلداً من البلدان حيث يعمل البرنامج. وتُشير التقديرات إلى أن نحو 40.4 مليون شخص آخر سيعيشون في حالة طوارئ أو مستويات أسوأ من انعدام الأمن الغذائي الحاد في 51 بلداً في عام 2023 (EB.2/2023/5-A/1، الفقرات من 11 إلى 13).
- 4- وبينما تلقى البرنامج في عام 2022 مستوى قياسياً من الموارد بلغ 14.1 مليار دولار أمريكي، تبلغ المساهمات المتوقعة المنقحة لعام 2023 ما قيمته 10 مليارات دولار أمريكي، أو أقل بنسبة 42 في المائة عن المتطلبات التشغيلية المتوقعة. وحُدّدت التوقعات لعام 2024 أيضاً بمبلغ 10 مليارات دولار أمريكي، وهو ما يُعبر عن التوقعات الحالية للاقتصاد العالمي (المرجع نفسه، الفقرات من 17 إلى 31). وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأن مستوى المساهمات التي تلقاها البرنامج لعام 2023 حتى 2 أكتوبر/تشرين الأول 2023 بلغ 5.5 مليار دولار أمريكي.

جمع الأموال

- 5- يُقدم التقرير معلومات عن تنويع قاعدة تمويل البرنامج (المرجع نفسه، الفقرات من 32 إلى 48) واستراتيجيات تحسين مرونة التمويل وإمكانية التنبؤ به (المرجع نفسه، الفقرات من 49 إلى 54). وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، أنه في ضوء المساهمات المتوقعة بمبلغ 10 مليارات دولار أمريكي والمتطلبات التشغيلية البالغة 22.7 مليار دولار أمريكي لعام 2024، يتوقع البرنامج زيادة فجوة التمويل، وسيواصل جهوده لتوسيع قاعدة الجهات المانحة وتنويعها. وفي ما يتعلق بفجوة التمويل في السنوات الأخيرة، زوّدت اللجنة بالجدول الوارد أدناه الذي يقارن المتطلبات التشغيلية بالمساهمات المؤكدة بحسب السنة:

السنة المالية	المتطلبات التشغيلية (مليار دولار أمريكي)	المساهمات المؤكدة (مليار دولار أمريكي)
2020	10.6	8.4
2021	12.3	9.5
2022	13.9	14.2
2023	19.7	5.5

ملاحظة: *تتوافق المتطلبات التشغيلية لخطة الإدارة مع الأرقام الواردة في وثيقة خطة الإدارة التي تُنشر في نوفمبر/تشرين الثاني من كل عام. وتتعلق المعلومات بالمساهمات المقدمة حتى 2 أكتوبر/تشرين الثاني 2023.

6- وزّدت اللجنة، بناء على استفسار منها، بالجدول الوارد أدناه، والمُتضمّن معلومات عن المساهمات المقدمة من مجموعات الجهات المانحة في الفترة من 2020 إلى 2023:

مجموعات جهات لمنحة	2020		2021		2022		2023	
	لمساهمات مؤكدة (ملايين لولارات الأمريكية)	نسبة لمنوية	لمساهمات مؤكدة (ملايين لولارات الأمريكية)	نسبة لمنوية	لمساهمات مؤكدة (ملايين لولارات الأمريكية)	نسبة لمنوية	لمساهمات مؤكدة (ملايين لولارات الأمريكية)	نسبة لمنوية
الحكومات الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	7 200	85 في المائة	7 697	80 في المائة	12 189	86 في المائة	4 603	83 في المائة
الحكومات غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	893	7 في المائة	818	9 في المائة	676	5 في المائة	493	9 في المائة
المؤسسات المالية الدولية (المباشرة فقط)	3	0 في المائة	273	3 في المائة	338	2 في المائة	5	0 في المائة
القطاع الخاص	161	2 في المائة	494	5 في المائة	540	4 في المائة	174	3 في المائة
شراكات الأمم المتحدة والبرامج المشتركة	445	5 في المائة	265	3 في المائة	437	3 في المائة	256	5 في المائة
أخرى	21	0 في المائة	30	0 في المائة	0	0 في المائة	5	0 في المائة
المجموع	8 423	100 في المائة	9 576	100 في المائة	14 180	100 في المائة	5 536	100 في المائة

7- ويُشير التقرير إلى أن البرنامج سيستخدم كامل نطاق مرافقه وأدواته التمويلية في تعبئة الموارد، وسيسعى إلى إيجاد مصادر تمويل تكملية، وإقامة علاقات شراكة عالية الأثر ومستدامة، بما في ذلك من خلال تيسير زيادة التعاون بين المؤسسات المالية الدولية والحكومات، وتحسين التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وزيادة جمع الأموال من شركات القطاع الخاص والمؤسسات والأفراد، وصناديق الأموال المواضيعية وأدوات التمويل التابعة للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى جمع الأموال من الجهات المانحة التقليدية، ستشمل جهود جمع الأموال المبتكرة ما يلي:

أ) *الاستفادة من الموارد المحلية*: يُشجع البرنامج التمويل الوطني للبرامج المتصلة بهدف التنمية المستدامة 2 والمجالات الأخرى بوسائل تشمل الدعم المباشر واستخدام مبادرات، مثل صندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة. وفي عام 2022، تلقى البرنامج 89 مليون دولار أمريكي من هذه المساهمات في البرامج. ومن المتوقع أن يصل التمويل المحلي إلى 138 مليون دولار أمريكي في عامي 2023 و2024. (المرجع نفسه، الفقرة 35).

ب) *مبادلة الديون*: سيواصل البرنامج الدعوة إلى استخدام تدابير تخفيف أعباء الديون، بما في ذلك عن طريق التوسط في مبادلة الديون لأغراض التنمية لخفض الديون الخارجية للبلدان والاستثمار في الوقت نفسه في الأنشطة الإنمائية في هذه البلدان (المرجع نفسه، الفقرة 37). وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأن معظم معاملات مبادلة الديون

تدعم تدخلات التغذية المدرسية. وفي حين أن فرنسا وإيطاليا وألمانيا وإسبانيا لديها برامج لمبادلة الديون لأغراض التعاون الإنمائي الثنائي، تلتزم عمليات مبادلة الديون بمجموعة معينة من المعايير (على سبيل المثال، عتبة مؤشرات الديون، والاعتبارات السياسية، وما إلى ذلك) من أجل تهيئة الفرصة لمبادلة الديون من هذه الجهات المانحة الثنائية. ولا تستخدم الجهات المانحة المتعددة الأطراف أداة لمبادلة الديون لأغراض التنمية.

ج) **القطاع الخاص:** من المتوقع أن يصل الدخل من القطاع الخاص (الشركات والمؤسسات والأفراد) إلى 350 مليون دولار أمريكي في عامي 2023 و2024. وتُشير التوقعات إلى أنه سيجري توليد أكثر من 130 مليون دولار أمريكي من هذا المجموع عن طريق برنامج جمع التبرعات من الأفراد. ويمثل جمع التبرعات من الأفراد أكبر مصدر للمساهمات من القطاع الخاص في التمويل المرن، إذ تُشير التقديرات إلى مرونة ما يتراوح بين 30 و35 في المائة من جميع مساهمات الأفراد (المرجع نفسه، الفقرتان 46 و47). وزوّدت اللجنة بالجدول الوارد أدناه الذي يتضمن الاتجاه الأخير لتبرعات القطاع الخاص:

الدخل (بالملايين)	2019	2020	2021	2022	2023	المجموع
مساهمات القطاع الخاص	101	161	493	540	168	1,463
الأفراد	16	42	91	104	69	323
النسبة المئوية لمساهمات الأفراد	16 في المائة	26 في المائة	18 في المائة	19 في المائة	41 في المائة	22 في المائة
المجموع لأوكرانيا	-	-	-	127	7	134
النسبة المئوية لأوكرانيا	-	-	-	24 في المائة	4 في المائة	-
تبرعات الأفراد لأوكرانيا	-	-	-	15	2	17
النسبة المئوية لتبرعات الأفراد لأوكرانيا	-	-	-	15 في المائة	3 في المائة	-

ملاحظة: ساهمت مؤسسة الإغاثة من المجاعة في عام 2021 بمبلغ 288 مليون دولار تولى إدارتها وجمعها القطاع الخاص وسُجلت بعد ذلك لدواعٍ متعلقة بالإبراز، بناءً على طلب الجهة المانحة، كمساهمة عامة.

د) **شراكات الأمم المتحدة:** في عام 2022، تلقى البرنامج 260 مليون دولار أمريكي من صناديق التمويل الجماعي الرئيسية، مثل صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام والصناديق القطرية المشتركة وغيرها من صناديق الأمم المتحدة. وتُشكل صناديق التمويل الجماعي أداة مهمة لتعزيز التعاون والتنسيق الفعال بين كيانات الأمم المتحدة، وتتيح للبرنامج في الوقت نفسه توسيع نطاق التدخلات الإنسانية والإنمائية بمزيد من المرونة. وسيواصل البرنامج تعزيز مشاركته في صناديق التمويل الجماعي الرئيسية للحفاظ على مستويات مماثلة من التمويل في الفترة 2023-2024. (المرجع نفسه، الفقرة 43). وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناءً على استفسار منها، بأن مساهمات عام 2023 التي قُدمت حتى الآن من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام بلغت 3.8 مليون دولار أمريكي، وبأن البرنامج يتفاوض من أجل الحصول على مزيد من هذه الأموال بحلول نهاية العام. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن البرنامج يتوقع مستوى تمويل مماثلاً في عامي 2023 و2024 من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ مقارنةً بعام 2022.

8- وتُلاحظ اللجنة الاستشارية انخفاض مستوى المساهمات المتوقعة لعام 2024 مقارنةً بما كانت عليه في عام 2022، فضلاً عن انخفاض المساهمات المقدمة حتى سبتمبر/أيلول 2023، والتي بلغت في مجموعها 5.5 مليار دولار أمريكي، عن المستويات التقديرية المنقحة للدخل البالغة 10 مليارات دولار أمريكي (وهو بالفعل انخفاض عن التقديرات الأولية التي بلغت 11 مليار دولار أمريكي). وتُلاحظ اللجنة الاستشارية انخفاض الدخل من جميع مجموعات الجهات المانحة، وعلى الأخص من البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص، وتُشجع البرنامج على مضاعفة جهود استعادة قاعدة جهاته المانحة، وتنويع جهوده في مجال جمع الأموال.

9- ويُشير التقرير إلى أن البرنامج تلقى في عام 2022 أموالاً بمستويات قياسية بلغت 1.3 مليار دولار أمريكي من التمويل المرن - 9.2 في المائة من مجموع المساهمات - من 34 جهة مانحة حكومية ومن القطاع الخاص. ويتوقع البرنامج أن يبقى التمويل المرن في عامي 2023 و2024، كنسبة من مجموع الإيرادات، مستقراً عند 9 في المائة تقريباً. (المرجع نفسه، الفقرتان 50 و51). وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناءً على استفسار منها، بأن البرنامج قدم في عام 2022 فئة التمويل "المخصص بشروط ميسرة" التي تُحدد المساهمات المخصصة على المستوى المواضيعي أو الإقليمي من أجل المواءمة بشكل أفضل مع تعريف الصفة الكبرى للتمويل المرن. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن الزيادة في مجموع الأموال المرنة تُشكل جزءاً من الزيادة في المساهمات غير المخصصة المقدمة إلى فئة المساهمات المتعددة الأطراف وحساب الاستجابة العاجلة، فضلاً عن الفئة الجديدة من التمويل المخصص بشروط ميسرة. وتُشكل الأموال المرنة نحو 10 في المائة من المساهمات المؤكدة حتى الآن في عام 2023. وزوّدت اللجنة بالجدول الوارد أدناه الذي يبين توزيع الأموال المرنة في الفترة 2021-2023 حتى الآن، والنسبة المئوية مقابل مجموع المساهمات المؤكدة.

2023 حتى الآن ملايين الدولارات الأمريكية (النسبة المئوية من مجموع المساهمات)	2022 ملايين الدولارات الأمريكية (النسبة المئوية من مجموع المساهمات)	2021 ملايين الدولارات الأمريكية (النسبة المئوية من مجموع المساهمات)	
639 (11.6 في المائة)	1 307 (9.2 في المائة)	563 (5.9 في المائة)	الأموال المرنة
414 (7.5 في المائة)	530 (3.7 في المائة)	498 (5.2 في المائة)	مساهمات غير مخصصة متعددة الأطراف
92 (1.7 في المائة)	98 (0.7 في المائة)	67 (0.7 في المائة)	حساب الاستجابة العاجلة
134 (2.4 في المائة)	679 (4.8 في المائة)	1 (0.01 في المائة)	مساهمات مخصصة بشروط ميسرة* (إقليمية/مواضيعية)

10- وبينما تُلاحظ اللجنة الاستشارية إنشاء فئة المساهمات "المخصصة بشروط ميسرة" وما يرتبط بها من زيادة في التمويل المرن في عام 2022، فإنها تُلاحظ أن الزيادة في النسبة المئوية الإجمالية للتمويل المرن في عام 2023 تحدث في سيناريو انخفاض مجموع مبلغ التمويل المرن، وتُعبّر عن انخفاض كبير في المساهمات المخصصة المقدمة من الجهات المانحة. وتأمل اللجنة أن يسعى البرنامج إلى توسيع نطاق تعبئة التمويل المرن، بما في ذلك مجموعة متنوعة من المبادرات لجمع الأموال، من أجل زيادة مجموع مبالغ المساهمات غير المخصصة ونسبتها المئوية، وأن يقدم تقريراً عن ذلك في خطة الإدارة المقبلة.

المتطلبات التشغيلية

11- قُدرت في يونيو/حزيران 2023 المتطلبات التشغيلية للبرنامج لعام 2024 بمبلغ 22.7 مليار دولار أمريكي. وفي عام 2024، يُزعم البرنامج الوصول إلى 157 مليون شخص من خلال 88 عملية في أكثر من 120 بلداً وإقليماً، أي ما يُمثل زيادة نسبتها 15 في المائة في المتطلبات التشغيلية مقارنة بخطة الإدارة السابقة (المرجع نفسه، الفقرة 60). ويُشير التقرير كذلك إلى أن الخطة المؤقتة لعام 2024 قد وضعت على المستوى العالمي وأن قيمتها الإجمالية، وهي 11 مليار دولار أمريكي، تشمل المساهمات العالمية المتوقعة لعام 2024، وهي 10 مليارات دولار أمريكي، والاستخدام التقديري لصافي أرصدة المساهمات المرحلة، وهي 500 مليون دولار أمريكي، والإيرادات المتوقعة البالغة 500 مليون دولار أمريكي الناتجة عن تقديم الخدمات بحسب الطلب. ويُشير التقرير إلى أن خطة التنفيذ المؤقتة لعام 2024 تهدف إلى تغطية 76 في المائة من العدد المقرر للمستفيدين المحدد في المتطلبات التشغيلية باستخدام نسبة 48 في المائة من الموارد المتوقعة. وفي عام 2023، هدفت الخطة المؤقتة للبرنامج إلى تغطية 93 في المائة من العدد المقرر للمستفيدين في المتطلبات التشغيلية لعام 2023 باستخدام 61 في المائة من الموارد المتوقعة. (المرجع نفسه، الفقرة 64، والجدول 3-1). وتأمل اللجنة الاستشارية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي عند النظر في هذا التقرير معلومات محدثة عن المساهمات وعن المستفيدين الذين وصلت إليهم عمليات البرنامج في عام 2023.

دعم البرامج وعمليات تسيير الأعمال

12- يعرض التقرير ميزانية دعم البرامج وعمليات تسيير الأعمال لعام 2024 بمبلغ 983 مليون دولار أمريكي، وتستند هذه الميزانية إلى الأهداف والمنهجية التي أدخلت في إطار عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة، وتُعبّر عن الميزانية المقررة المطلوبة لدعم خطة التنفيذ المؤقتة للمنظمة المحددة بمبلغ 11 مليار دولار أمريكي وتكملها. ويُمثل ذلك زيادة قدرها 48.1 مليون دولار أمريكي، أي 4 في المائة مقارنة بمستويات عام 2023، في سيناريو حيث تُشير التقديرات إلى انخفاض بنسبة 8 في المائة في الخطط الاستراتيجية القطرية (المرجع نفسه الفقرة 99، الجدول 4-1).

الميزانية الشاملة للبرنامج لعام 2024

الجدول 4-1: الميزانية الشاملة (بملايين الدولارات الأمريكية)									
دعم البرامج وعمليات تسيير الأعمال									
الميزانية الشاملة	الخطط الاستراتيجية القطرية	المجموع	المباشرة	خدمات أخرى	الميزانية الأساسية			ميزانية دعم البرامج وعمليات التسيير غير المباشرة (المباشرة)	
			الخطط الاستراتيجية القطرية والصناديق الاحتياطية والحسابات الخاصة	الصناديق الاحتياطية والحسابات الخاصة	مجموع الميزانية الأساسية	الصناديق الاحتياطية، وغيرها والحسابات الخاصة، وغيرها	المبادرات المؤسسية الحاسمة (حسابات تسيير دعم البرامج والإدارة)		مبادرات دعم البرامج الحاسمة (حسابات تسيير دعم البرامج والإدارة)
11 142	10 159	983.0	131.9	39.7	811.4	145.6	97.9	568.0	2024
12 028	11 093	934.9	127.4	52.0	755.5	121.0	58.2	576.3	*2023
(886)	(934)	48.1	4.5	(12.3)	55.9	24.6	39.7	(8.3)	(الزيادة (الانخفاض))
(7 في المائة)	(8 في المائة)	5 في المائة	(4 في المائة)	(24 في المائة)	7 في المائة	20 في المائة	68 في المائة	(1 في المائة)	النسبة المئوية المتغيرة للتغيير

13- وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأن جميع الأنشطة المدرجة في ميزانية دعم البرامج وعمليات تسيير الأعمال قد حددت مصادر التمويل وصُنفت وفقاً لما إذا كانت "أنشطة أساسية" أو "خدمات أخرى" أو "أنشطة مباشرة". وتمثل الأنشطة الأساسية 811.4 مليون دولار أمريكي، أي 82.5 في المائة من مجموع الميزانية الشاملة لعام 2024 وتُعبّر عن زيادة قدرها 55.9 مليون دولار أمريكي، أي 7 في المائة مقارنة بالميزانية الأساسية لعام 2023. وأبلغت اللجنة كذلك بأن الميزانية الأساسية لعام 2024 تستند إلى ثلاثة مبادئ للتخطيط المالي: تخ العبء الإداري والمالي الواقع على العمليات القطرية، ومواءمة ميزانية دعم البرامج والإدارة مع دخل تكاليف الدعم غير المباشرة، واستخدام الاحتياطيات وأرصدة الصناديق بحكمة. ونتجت الزيادة على مستوى الميزانية الأساسية لعام 2023 عن العوامل التالي:

- ◀ زيادة نحو 40 مليون دولار أمريكي في المبادرات المؤسسية الحاسمة بسبب إطلاق 3 مبادرات مؤسسية جديدة.
- ◀ زيادة قدرها 24.5 مليون دولار أمريكي في الصناديق الاستئمانية والحسابات الخاصة، وترجع أكبر زيادة محددة إلى صندوق استئماني يُركز على تعزيز القدرة على الاستجابة لحالات الطوارئ في البرنامج من خلال تحسين الاستعداد، وزيادة متوقعة في تقديم الخدمات التي تُدار من خلال الحسابات الخاصة. ويمول الصندوق الاستئماني من التبرعات المباشرة.

14- وتلاحظ اللجنة الاستشارية الزيادة في الميزانية الأساسية على الرغم من الانخفاض التقديري في المساهمات من عام 2022 إلى عام 2024 البالغ 42 في المائة، واتجاه المساهمات المؤكدة لعام 2023 نحو الهبوط (أنظر الفقرة 8 أعلاه). وترى اللجنة كذلك أن هناك حاجة إلى مزيد من الوضوح بشأن الكيفية التي يتوقع بها أن تُعبّر ميزانية دعم البرامج وعمليات تسيير العمليات بوجه عام، والميزانية الأساسية وميزانية دعم البرامج والإدارة، على نحو أكثر تحديداً، عن القابلية لتوسيع النطاق بما يتماشى مع المساهمات المتوقعة. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تقدم تبريرات أخرى إلى المجلس عند النظر في هذا التقرير وفي خطة الإدارة المقبلة.

ميزانية دعم البرامج والإدارة

15- يُقترح على المجلس التنفيذي ميزانية لدعم البرامج والإدارة بما قيمته 568 مليون دولار أمريكي، تُعبر عن انخفاض قدره 8.3 مليون دولار أمريكي أو 1 في المائة اعتباراً من عام 2023، للموافقة عليها. ويُشير التقرير إلى أن ميزانية دعم البرامج والإدارة تُمثل مجموعة فرعية من تمويل الميزانية الأساسية الذي تموّل منه نسبة 70 في المائة. ويُستمد تمويل ميزانية دعم البرامج والإدارة من المبالغ المستردة من المساهمات لتغطية تكاليف الدعم غير المباشرة. وتُقترح إدارة البرنامج الإبقاء على المعدل عند 6.5 في المائة في العام 2024، مع استثناءات محددة لمعدل مخفّف تبلغ نسبته 4 في المائة وفقاً للشروط التي سبق للمجلس التنفيذي أن وافق عليها.

16- ويُشير التقرير إلى أنه إدراكاً لآفاق التمويل، أُعطيت الأولوية للأنشطة للتركيز على أهم الاحتياجات الحاسمة والأنشطة التي يمكن فيها الاستفادة من الاستثمارات السابقة لتحقيق مكاسب في الكفاءة (المرجع نفسه، الفقرة 133). وتُقترح ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2024 زيادة قدرها 11.8 مليون دولار أمريكي (24 في المائة) في تمويل المكاتب القطرية. وفي ما يتعلق بالمكاتب الإقليمية، ستخفص مخصصات دعم البرامج والإدارة المقترحة بنسبة 1 في المائة فقط. وستخفص إجمالاً ميزانيات إدارات المقر بنسبة 6 في المائة لاستيعاب الانخفاض العام في تمويل ميزانية دعم البرامج والإدارة وللتمكن من استيعاب الزيادة في المكتب القطري (المرجع نفسه، الجدول 4-5). وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن جميع الإدارات تشهد انخفاضاً في ميزانية دعم البرامج والإدارة مقارنة بعام 2023. وفي بعض الحالات، تخفف هذه التخفيضات باستثمارات غير متكررة في مبادرات مؤسسية حاسمة أو تخفف من خلال الصندوق الاستئماني أو الحساب الخاص، ويؤدي ذلك إلى زيادة متوقعة في المبلغ الأساسي الذي تتلقاه إدارة العمليات (زيادة قدرها 23.5 مليون دولار أمريكي، أي 27 في المائة)، وإدارة وضع البرامج والسياسات (زيادة قدرها 15.4 مليون دولار أمريكي، أي 17 في المائة)، وإدارة الشراكات والدعوة (زيادة قدرها 3.9 مليون دولار أمريكي، أي 4 في المائة). ويتضمن الجدول ثانياً-2 الوارد في الملحق الثاني لخطة الإدارة معلومات عن ميزانية دعم البرامج والإدارة بحسب المستوى التنظيمي وتكاليف الموظفين وغير الموظفين على مر الزمن منذ عام 2022 (وكذلك في الملحق الأول لهذا التقرير).

الجدول 4-5: مخصصات دعم البرامج والإدارة بحسب المستوى التنظيمي (ملايين الدولارات الأمريكية)				
النسبة السنوية للتغيير	الفرق في القيمة بالدولار الأمريكي	مخصصات ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2023	مخصصات ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2024	المستوى التنظيمي
24	11.8	48.4	60.2	المكاتب القطرية
1-	0.7-	116.4	115.7	المكاتب الإقليمية
2-	1.0-	57.2	56.2	المديرة التنفيذية ورئيسة الديوان
6-	6.1-	101.3	95.2	إدارة التسيير
13-	8.0-	61.6	53.6	إدارة تسيير العمليات
3-	1.9-	65.7	63.8	إدارة الشراكات والدعوة
8-	4.5-	56.9	52.4	إدارة وضع البرامج والسياسات
4-	1.5-	36.8	35.3	إدارة ثقافة مكان العمل
11	3.6	32.0	35.6	الاعتمادات المركزية
1-	8.3-	576.3	568.0	المجموع

- 17- وفي ما يتعلق بالجدول ثانيا-2، أبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأن الزيادة في بند "التكاليف الأخرى" في الميزانية لعام 2024 مقارنة بالتكاليف الفعلية لعام 2022 ترجع أساسا إلى المخصصات الإضافية للمكاتب القطرية في إطار ميزانية دعم البرامج والإدارة والمحددة بمبلغ 10 ملايين دولار أمريكي التي من المقرر استخدامها لمعالجة تحديات التمويل التي تقوّض الامتثال للمساءلة، ومعايير الضمان، وتنفيذ السياسات على المستوى المحلي. وسيختلف النوع المحدد للتكاليف التي تغطيها هذه المخصصات المستهدفة في عام 2024 تبعا للتحديات المحددة، ولكنها يمكن أن تشمل التكاليف المرتبطة برصد المخاطر وتحديد نقاط الضعف في الرقابة الداخلية ومعالجتها. ويشير الجدول كذلك إلى أن المخصصات المرصودة للمكاتب القطرية تغيّرت من 9 في المائة في عام 2022 إلى 10.6 في المائة في عام 2024 من مجموع ميزانية دعم البرامج والإدارة. وفي الوقت نفسه، بقيت المخصصات المرصودة للمكاتب والمقر ثابتة أو انخفضت بنسبة طفيفة خلال الفترة الزمنية نفسها.
- 18- وتُشير اللجنة الاستشارية إلى أن إطار الميزنة المؤسسية للبرنامج يستند إلى المنهجية التي اعتمدت خلال عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة التي أطلقها المدير التنفيذي في عام 2020، وإلى أن منهجية الميزانية الجديدة دخلت حيز التنفيذ في 1 يناير/كانون الثاني 2022. وتُشير اللجنة كذلك إلى أن تصنيف الأنشطة قد جرى استعراضه أثناء وضع ميزانية عام 2023، وأدى ذلك إلى إعادة تصنيف عدد من الأنشطة بين الفئات الأساسية والخدمات الأخرى والأنشطة المباشرة. (أنظر AC 2234، الفقرة 16). وزوّدت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بجدول يتضمن مخصصات ميزانية دعم البرامج والإدارة للفترة 2019-2024 (يُرجى الرجوع إلى الملحق الثاني). وتُلاحظ اللجنة الاستشارية أن ميزانية دعم البرامج والإدارة المخصصة للمكاتب القطرية انخفضت من 103.4 مليون دولار أمريكي في عام 2021 (أي 23.3 في المائة من ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2021) إلى 43 مليون دولار أمريكي في العام 2022 (أي 8.7 في المائة من ميزانية دعم البرامج والإدارة) بعد إدخال منهجية الميزنة الجديدة. وتُلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك أن التغيير في تصنيف التكاليف الذي أدخلته منهجية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة أدى إلى زيادة النسبة المئوية لميزانية دعم البرامج والإدارة الموجهة إلى المقر (من 54.5 في المائة في عام 2021 إلى 62.8 في المائة في عام 2024). وتُلاحظ اللجنة الاستشارية أن مخصصات ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2024 تهدف إلى زيادة الدعم المقدم إلى المكاتب القطرية، وسيؤدي ذلك إلى زيادة المبالغ المقترحة إلى 60.2 مليون دولار أمريكي مقابل 48.4 مليون دولار أمريكي في عام 2023. وتُلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك أن المقترحات الحالية تشمل تخصيص 85 مليون دولار أمريكي إضافي من الجزء غير المخصص من الحساب العام للمكاتب القطرية (أنظر الفقرة 28 أدناه). وتُشير اللجنة الاستشارية إلى توصيتها السابقة التي دعت فيها إلى إجراء تقييم لتنفيذ منهجية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة، وتأمل أن تدرج المعلومات المحدثة عنها في التقرير المقبل للبرنامج، بما في ذلك ما يتعلق منها بمدى ملاءمة المنهجية الجديدة من حيث الدعم المقدم إلى المكاتب القطرية، فضلا عن تصنيفات التكاليف الجديدة.

معدل تكاليف الدعم غير المباشرة

- 19- يُشير التقرير إلى أن معدل تكاليف الدعم غير المباشرة يُحسب لضمان إمكانية تمويل تكاليف الأنشطة المحددة في ميزانية دعم البرامج والإدارة تمويلا كاملا من إيرادات المساهمات المتوقعة (المرجع نفسه، الفقرة 172 والجدول 4-8). وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأن الإدارة تقترح الإبقاء في عام 2024 على معدل موحد لتكاليف الدعم غير المباشرة تبلغ نسبته 6.5 في المائة ومعدل أقل تبلغ نسبته 4 في المائة، بما يتماشى مع المادة الثالثة عشرة - 4 (هـ) من اللائحة العامة، للمساهمات الواردة من حكومات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على النحو الذي يقره المجلس؛ والحكومات التي تُساهم في البرامج المنفذة في بلدانها؛ والمؤسسات المالية الدولية بموجب الشروط التي يقرها المجلس. وقد حُسب المعدل المشتق الموحد لتكاليف الدعم غير المباشرة لعام 2024، على النحو المبين في الجدول 4-8، باستخدام المنهجية التي وضعت في عام 2006 ("استعراض معدل تكاليف الدعم غير المباشرة" (WFP/EB.A/2006/6-C/1)). وسيُعطي معدل تكاليف الدعم غير المباشرة المحسوب البالغ 6.78 تكاليف ميزانية دعم البرامج والإدارة وسيسمح بتمويل المبادرات المؤسسية الحاسمة الجديدة والحالية في عامي 2024 و2025 مع الحفاظ على رصيد لميزانية دعم البرامج والإدارة في حدود

نطاق المستوى المستهدف لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة. وبالنظر إلى أن رصيد ميزانية دعم البرامج والإدارة المتوقع في نهاية عام 2024 سيكون أعلى من السقف المستهدف لمدة خمسة أشهر، ليست ثمة حاجة إلى زيادة معدل تكاليف الدعم غير المباشرة لزيادة رصيد حساب تسوية دعم البرامج والإدارة. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تُقدم إلى المجلس التنفيذي معلومات إضافية عن حساب رصيد تسوية دعم البرامج والإدارة في حدود المستوى المستهدف كعنصر يسمح بأن تكون تكلفة الدعم غير المباشرة أقل من المعدل المحسوب البالغ 6.78. وتأمل اللجنة أيضاً أن تُقدم إلى المجلس التنفيذي عند النظر في هذا التقرير معلومات إضافية عن الأثر المحتمل لسيناريو خفض المساهمات وزيادة ميزانية دعم البرامج وعمليات تسيير الأعمال على معدل تكاليف الدعم غير المباشرة.

الاستخدام المقترح لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة

20- يُشير التقرير إلى أنه قد طُلب إلى المجلس التنفيذي أن يوافق على تحويل رصيد غير منفق يبلغ نحو 7 ملايين دولار أمريكي، وهو الرصيد المتبقي من مخصصات عام 2022 التي صدرت الموافقة عليها كتمويل مواضيعي لبرامج الرفاه المخصصة تحديداً لأنشطة استجابة الأمم المتحدة المشتركة لجائحة كوفيد-19. وأنجزت هذه الأنشطة قبل الموعد المحدد بسبب انخفاض المخاطر التي تُشكلها جائحة كوفيد-19. وتُقرح الإدارة استخدام الأموال غير المنفقة لمعالجة مشروعات الرفاه الجديدة والتوصيات المنبثقة عن الاستقصاء الصحي العالمي لصندوق رفاه الموظفين لعام 2022 (المرجع نفسه، الفقرات من 181 إلى 183).

تجديد موارد حساب الاستجابة العاجلة

21- يُشير التقرير إلى أن إدارة البرنامج تطلب من المجلس أن يوافق على تجديد موارد حساب الاستجابة العاجلة بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي. ويتماشى ذلك مع الطلب الوارد في خطة الإدارة السابقة. وسينشأ عن هذا التحويل تحسن في توافر الأموال خلال الفصل الأول من عام 2024 في حين يواصل البرنامج العمل مع الجهات المانحة لتجديد موارد حساب الاستجابة العاجلة (المرجع نفسه، الفقرات من 184 إلى 186).

سقف الإقراض الداخلي للمشروعات والمرفق العالمي للإدارة الشاملة للسلع

22- أبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأن المجلس وافق خلال دورته العادية الثانية في عام 2022 على أن يُحدد البرنامج سقف الإقراض الداخلي للمشروعات وسقف مرفق الإدارة الشاملة للسلع عند نسبة 10 في المائة من المساهمات العالمية المتوقعة الساندة في أي وقت من الأوقات. وفي ما يتعلق بالإقراض الداخلي للمشروعات، يُشترط ألا يتجاوز السقف نسبة الاستدانة للاحتياطي التشغيلي البالغة 10:1. ويبلغ حالياً الاحتياطي التشغيلي الإجمالي للإقراض الداخلي للمشروعات 130 مليون دولار أمريكي، ويعني ذلك أن السقف الإجمالي للإقراض الداخلي للمشروعات لا يمكن أن يتجاوز 10 في المائة من التوقعات العالمية، ولن يتجاوز في مجموعه 1.3 مليار دولار. وتُغطى خسائر السلع والأضرار التي تلحق بها في إطار مرفق الإدارة الشاملة للسلع بالكامل من خلال التأمين الذاتي، إلى جانب احتياطي تشغيلي قدره 6 ملايين دولار أمريكي مجتنبه كشبكة أمان إضافية. وفي حالة حدوث انخفاض في توقعات المساهمات العالمية، سيُعدل السقف لكي يتناسب مع هذا الانخفاض، وستتخذ الإدارة خطوات لمواءمة أرصدة الإقراض الداخلي للمشروعات ومرفق الإدارة الشاملة للسلع مع السقوف المخفضة. وفي حالة الإقراض الداخلي للمشروعات، سيشمل ذلك تقييد السلف الجديدة وتسريع مدفوعات السداد حيثما أمكن ذلك. وفي ما يتعلق بمرفق الإدارة الشاملة للسلع، سيلزم خفض تجديد مخزون المرفق وتسريع المبيعات إلى المكاتب القطرية حيثما أمكن ذلك. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تُقدم إلى المجلس التنفيذي في التقرير ذي الصلة معلومات مفصلة عن تنفيذ السقف الجديد للنسب المئوية، بما في ذلك المبلغ المخفض وأي جهة نهائية للفائض في رصيد احتياطي الإقراض الداخلي للمشروعات.

إستخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة للأولويات المؤسسية

23- تُمثل الاستثمارات المؤسسية الحاسمة السنة المقترحة للعامين 2024 و2025 استثمارا إضافيا بما قيمته 88.4 مليون دولار أمريكي مخصصا للمبادرات المؤسسية الحاسمة، وتشمل هذه الاستثمارات 22 مليون دولار أمريكي من الأموال غير المستخدمة المرحلة من عام 2023. وفي ما يلي المبالغ ذات الصلة المطلوب الموافقة عليها: (1) الاستثمار في العاملين في البرنامج (27 مليون دولار أمريكي: وقد دخلت هذه المبادرة المؤسسية الحاسمة عامها الثالث، وتهدف إلى معالجة إدارة المواهب وتخطيط القوة العاملة والثقافة والسلوك في مكان العمل؛ (2) الرصد وإدارة الهوية والتتبع (23.7 مليون دولار أمريكي): تهدف هذه المبادرة المؤسسية الحاسمة الجديدة إلى معالجة المسائل المتصلة بإدارة المنظمة وإدارة الهوية والرصد؛ (3) الملاءمة للمستقبل في مشهد تمويلي متغير (7.9 مليون دولار أمريكي): تهدف هذه المبادرة المؤسسية الحاسمة الجديدة إلى تحسين تعبئة الموارد، وبناء الشراكات، بما في ذلك الشراكات مع القطاع الخاص؛ (4) تحقيق النتائج المثلى للعمليات المؤسسية (21 مليون دولار أمريكي): تُركز هذه المبادرة المؤسسية الحاسمة الجديدة على تحقيق الحد الأقصى من الكفاءة والمساءلة وإعطاء الأولوية للابتكار؛ (5) خارطة طريق الكفاءة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (5.8 مليون دولار أمريكي): تُعالج هذه المبادرة المؤسسية الحاسمة موضوع الشراكات الفعالة وتحقيق الكفاءات؛ (6) تحقيق المستوى الأمثل لنموذج دعم المكاتب القطرية وتبسيطه (3 ملايين دولار أمريكي): تتعلق هذه المبادرة المؤسسية الحاسمة بتحسين الفعالية والكفاءة في الدعم الذي يقدمه المقر العالمي إلى المكاتب القطرية. (المرجع نفسه، الفقرات من 187 إلى 211، الملحق الثالث - مذكرات المفاهيم). وترد المعلومات في الجدول 4-11 (أنظر أدناه).

الجدول 4-11: لمحة عامة عن ميزانيات المبادرات المؤسسية الحاسمة للفترة 2024-2025 (ملايين الدولارات الأمريكية)					
إسم المبادرة المؤسسية الحاسمة	2024	2025	مجموع التمويل المتعدد السنوات	مخصصا منها: المبالغ المرحلة من عام 2023	مجموع التمويل المطلوب
العاملون: الاستثمار في العاملين في البرنامج	32.4	-	32.4	5.4	27.0
الرصد: مبادرة جديدة - الرصد وإدارة الهوية والتتبع	20.8	2.9	23.7	-	23.7
الشراكات: مبادرة جديدة - الملاءمة للمستقبل في مشهد تمويلي متغير	6.9	1.0	7.9	-	7.9
الكفاءة	37.8	8.6	46.4	16.6	29.8
مبادرة جديدة - تحقيق المستوى الأمثل للعمليات المؤسسية	12.4	8.6	21.0	-	21.0
خارطة طريق مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	5.8	-	5.8	-	5.8
مشروع تحقيق المستوى الأمثل لنموذج دعم المكاتب القطرية وتبسيطه	3.0	-	3.0	-	3.0
تنفيذ الخطة الاستراتيجية/إطار النتائج المؤسسية	12.8	-	12.8	12.8	-
صندوق تعويضات انتهاء الخدمة	3.8	-	3.8	3.8	-
المجموع	97.9	12.5	110.4	22.0	88.4

24- وزودت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بجدول عن الميزانية والنفقات الموافق عليها للمبادرات المؤسسية الحاسمة الأربع القائمة:

تقرير عن المبادرات المؤسسية الحاسمة بحسب البند في 4 أكتوبر/تشرين الثاني 2023 (ملايين الدولارات الأمريكية)												
المجموع	أخرى	خدمات الاستشارات التجارية	الخدمات المقدمة من كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمساهمات المقدمة إليها	خدمات ومعدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	الإيجار والمرافق والنوادم	التدريب والاجتماعات وحلقات العمل	السفر في مهام رسمية	الاستشارات	الموظفون*:	الإطار الزمني	الميزانية الموافق عليها	إسم المبادرة المؤسسية الحاسمة
1.9	0.0			0.0	0.0		0.1	0.6	1.1	2023	3.2	مشروع تحقيق المستوى الأمثل لنموذج دعم المكاتب القطرية وتبسيطه
41.1	1.5	3.7	0.1	0.6	1.1	4.0	3.6	7.6	18.9	2023-2022	52.3	سياسة شؤون العاملين
11.4	0.5	3.2		3.7	0.0	0.1	0.5	2.7	0.7	2023-2022	29.0	تنفيذ الخطة الاستراتيجية/إطار النتائج المؤسسية
1.2	0.0								1.2	2023-2022	10.0	تعيوضات انتهاء الخدمة
4.4	0.5	0.7	0.1	0.0	0.0	0.1	0.5	1.7	0.9	2023	6.6	خارطة طريق مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

ملاحظة: تشمل النفقات الالتزامات المسبقة، والالتزامات القائمة، والنفقات الفعلية.

* تشمل مجموع نفقات الموظفين المعيّنين بعقود محدودة المدة، والموظفين المعيّنين بعقود قصيرة الأجل، والموظفين المحليين، والمساعدة المؤقتة، والعمل الإضافي.

25- وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه على الرغم من نقص الإنفاق في السنوات الأخيرة من الموارد المخصصة للمبادرات المؤسسية الحاسمة والانخفاض المتوقع في المساهمات المقدّرة للبرنامج، تُمثل تكاليف إدارة البرامج ودعمها زيادة كبيرة في الموارد المخصصة للمبادرات المؤسسية الحاسمة. وترى اللجنة الاستشارية أن على البرنامج أن يُحسن دقة افتراضاته التخطيطية بشأن المبادرات المؤسسية الحاسمة، وبينما تحيط اللجنة علماً بالمعلومات المقدمة في الملحق الثالث فإنها تأمل أن يتم تعزيز المعلومات المتعلقة بالأداء في الجولات المقبلة، بما في ذلك تقديم مبررات إضافية لنقص الإنفاق. وتأمل اللجنة أن تُقدم إلى المجلس عند النظر في هذا التقرير معلومات محدثة عن أداء المبادرات المؤسسية الحاسمة.

الجزء غير المخصص من الحساب العام؛ والتحويل إلى الاحتياطي التشغيلي

26- يُطلب إلى المجلس التنفيذي أن يوافق على تحويل مبلغ 100.4 مليون دولار أمريكي من الجزء غير المخصص من الحساب العام لدعم المكاتب القطرية:

أ) 15.4 مليون دولار أمريكي للسداد المبكر لمدفوعات مرفق الميزنة الرأسمالية المتعلقة بمنصة إدارة رأس المال البشري التي سُحّسن إدارة شؤون العاملين وخدمات الموارد البشرية وقرارات إدارة شؤون العاملين المستندة إلى البيانات.

ب) 85 مليون دولار أمريكي لإنشاء شبكة أمان للمكاتب القطرية لتخفيف أثر التخفيضات في إيرادات المساهمات على المكاتب القطرية التي تشهد تحولا نحو مستويات أقل من حيث الموارد والعمليات (المرجع نفسه، الفقرات من 218 إلى 225).

27- وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأن الجزء غير المخصص من الحساب العام كان يُستخدم في الماضي لتوفير تمويل غير مباشر للمكاتب القطرية، ومن ذلك على سبيل المثال مخصصات العام الماضي لتعزيز حساب الاستجابة العاجلة (100 مليون دولار أمريكي)، وتمويل صندوق التحويل لتغيير الحياة (55 مليون دولار أمريكي)، ولتجديد موارد صندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة (30 مليون دولار أمريكي)، وغيرها (المرجع: "تحديث بشأن خطة البرنامج للإدارة (2022-2024)" (WFP/EB.A/2022/6-D/1)). وترى إدارة البرنامج أن هذه التوصية وسيلة للحفاظ على مستويات عالية من المساعدة، والوفاء بقواعد الضمان ومعاييرته المعمول بها، واستهداف الأشخاص المناسبين والتكثيف في الوقت نفسه مع مستويات الموارد المنخفضة. وفي ما يتعلق بالمعايير التي سيستخدمها البرنامج في تخصيص الموارد المطلوبة للمكاتب

القطرية، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن أدوات الرصد التشغيلي والمالي ستستخدم لاختيار البلدان التي تشد حاجتها إلى الدعم، مع مراعاة عوامل مثل تعقد البيئة التشغيلية، بما في ذلك المخاطر المتصلة بعدم الاستقرار والهجرة وسلامة الموظفين؛ والمخاطر التي تتعرض لها السلامة التشغيلية بسبب النقل الكبير والسريع؛ والفوائد المحتملة التي يمكن أن يُسفر عنها ضخ الموارد. وأبلغت اللجنة كذلك بأن استخدام المخصصات في مكاتب قطرية بعينها سيحدد تبعاً للحالة التشغيلية والمالية للمكتب. وستكون جميع المخصصات المرصودة للمكاتب القطرية مرهونة بموافقة المديرية التنفيذية، مع الاعتماد على هياكل إدارة الميزانية القائمة، بحسب الاقتضاء. وفي ما يلي استخدامات الأموال المحتملة المشار إليها:

- ◀ تكاليف انتقال الشركاء المتعاونين المتأثرين بانخفاض مستوى التنفيذ أو سد ما يواجهونه من فجوات؛
- ◀ تكلفة عمليات إعادة الاستهداف، بما في ذلك نشر النتائج ووضع خطة تنفيذ منقحة وتوعية المستفيدين والمجتمعات المحلية والشركاء وأصحاب المصلحة الآخرين؛
- ◀ تكاليف ضمان قدرة آليات التعقيبات المجتمعية على تلقي التعقيبات من المتضررين من التخفيضات في المساعدة وإدارتها؛
- ◀ الاستثمارات القائمة بذاتها التي أثبتت قدرتها على تحقيق وفورات في التكاليف أو إمكانات قوية للاستفادة من الدعم الإضافي؛
- ◀ التكاليف المرتبطة بتقليص بصمة البرنامج، بما في ذلك إغلاق المستودعات والمكاتب ودفع تعويضات إنهاء الخدمة للموظفين؛
- ◀ تغطية التكاليف الثابتة للتخفيف مؤقتاً من الضغوط المالية أثناء تنفيذ خطط تقليص الحجم أو لحين تلقي تمويل جديد، ولا سيما في العمليات المتقلبة التي يمكن أن تعرض للخطر قدرة البرنامج على توسيع النطاق.

28- وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المقترح سيُشكل الحالة الأولى التي يُستخدم فيها الجزء غير المخصص من الحساب العام استخداماً مباشراً لتمويل المكاتب القطرية. وتوصي اللجنة الاستشارية المجلس التنفيذي بأن ينظر في تقديم التوجيه ووضع إجراءات ومعايير تخصيص مناسبة بشأن الاستخدام المقترح للجزء غير المخصص من الحساب العام لتمويل المكاتب القطرية، بما يتماشى مع اللوائح المعتمدة لاستخدام أموال صندوق التحويل لتغيير الحياة وصندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة.

مسائل التوظيف وإدارة شؤون العاملين

29- تماشياً مع سياسة شؤون العاملين في البرنامج ومبادرة التخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة، سيواصل البرنامج تحسين الشروط التعاقدية لموظفيه، ولا سيما الموظفين الذين يؤدون وظائف أساسية منذ عدة سنوات، ولكنهم لا يزالون معينين بعقود قصيرة الأجل. وستبأطاً وتيرة التحويل في عام 2024 بصورة كبيرة مقارنة بعامي 2022 و2023، عندما حُصصت مستويات كبيرة من التمويل لتسريع عمليات التحويل. وعلى الرغم من قيود التمويل في عام 2024، سترداد نسبة الموظفين المعيّنين بعقود محددة المدة إلى الموظفين المعيّنين بعقود قصيرة الأجل بمقدار ثلاث نقاط مئوية. وبالمقارنة بميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2021، وهو العام الذي سبق إطلاق إطار التوظيف في البرنامج، إزداد عدد الوظائف المحددة المدة الممولة من ميزانية دعم البرامج والإدارة بنسبة 30 في المائة (المرجع نفسه، الفقرة 166). وتُلاحظ اللجنة الاستشارية استمرار جهود البرنامج لتحويل عقود الخدمة إلى تعيينات محددة المدة. وتأمل اللجنة أن تُقدم إلى المجلس التنفيذي أثناء النظر في هذا التقرير وفي التقرير المقبل معلومات عن إحراز مزيد من التقدم في مجال "إدارة شؤون العاملين" في إطار السيناريو المحتمل لتخفيض المساهمات.

التمثيل الجغرافي

30- زوّدت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بالجدولين الواردين أدناه اللذين يبينان التوزيع الجنساني والجغرافي للموظفين الدوليين الحاليين، وكذلك توزيع الموظفين من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو.

الموظفون الدوليون من الفئة الفنية بحسب الجنس والمنطقة الجغرافية

يُرجى ملاحظة أن محتوى هذا التقرير سري. ويُرجى عدم إطلاع أي شخص على محتوياته من دون موافقة خطية من فرع دعم نظم المعلومات وإعداد التقارير عن الموارد البشرية

(1) باستثناء موظفي الوكالة الأفريقية للقدرة على تحمل المخاطر والموظفين في إجازة من دون أجر أو المعارين أو المنتدبين إلى وكالة أخرى من وكالات الأمم المتحدة.

(2) يشمل الموظفون الدوليون من الفئة الفنية المعيّنين بعقود محددة المدة، والمعيّنين بعقود غير محددة المدة، والمعيّنين بعقود مستمرة.

(3) منطقة بلد الجنسية وفقاً لما هو وارد في هذا الرابط: <https://www.un.org/dgacm/en/content/regional-groups>.

عدد الموظفين الدوليين من الفئة الفنية، بحسب منطقة بلد الجنسية ونوع الجنس ومستوى الرتبة الشخصية

مستوى الرتبة	الجنس	منطقة بلد الجنسية	مستوى الرتبة								
			1-ف	2-ف	3-ف	4-ف	5-ف	1-مد	2-مد	أمين عام مساعد	وكيل الأمين العام
إناث	0	32	106	82	46	14	3	0	0	0	283
ذكور	0	36	201	160	56	13	10	0	0	0	476
المجموع	0	68	307	242	102	27	13	0	0	0	759
إناث	0	18	75	50	22	6	2	0	0	0	173
ذكور	1	28	92	74	26	11	3	0	0	0	235
المجموع	1	46	467	124	48	17	5	0	0	0	408
إناث	0	5	18	19	7	6	0	0	0	0	55
ذكور	0	3	13	17	9	3	0	0	0	0	45
المجموع	0	8	31	36	16	9	0	0	0	0	100
إناث	0	12	31	19	7	4	0	0	0	0	73
ذكور	1	5	14	21	10	1	1	0	0	0	53
المجموع	1	17	45	40	17	5	1	0	0	0	126
إناث	6	45	184	207	93	32	12	2	1	1	582
ذكور	0	18	135	170	119	48	23	1	0	0	514
المجموع	6	63	319	377	212	80	35	3	1	1	1096
المجموع	8	202	869	819	395	138	54	3	1	1	2489

جنسية الموظفين الدوليين من الفئة الفنية (البلدان المتقدمة النمو مقابل البلدان النامية)

جنسية الموظفين الدوليين من الفئة الفنية					
(البلدان المتقدمة النمو مقابل البلدان النامية)					
السنة	العدد المطلق للموظفين من البلدان المتقدمة النمو	النسبة المئوية للموظفين من البلدان المتقدمة النمو	العدد المطلق للموظفين من البلدان النامية	النسبة المئوية للموظفين من البلدان النامية	المجموع
2019	906	56 في المائة	721	44 في المائة	1 627
2020	956	55 في المائة	772	45 في المائة	1 728
2021	1 013	54 في المائة	869	46 في المائة	1 882
2022	1 115	53 في المائة	986	47 في المائة	2 101
2023	1 228	50 في المائة	1 206	50 في المائة	2 434

31- وتلاحظ اللجنة الاستشارية اختلال التوازن في التمثيل الجغرافي بين الموظفين الدوليين، وتأمل أن تشمل خطة الإدارة المقبلة معلومات محدثة عن جهود تحسين التمثيل الجغرافي على جميع المستويات، بما في ذلك الأفراد من غير الموظفين، وبما يشمل توزيعاً أكثر تفصيلاً للتمثيل الجغرافي في البرنامج بحسب الجنسية.

32- وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأن البرنامج قد وضع خطة عمل لمكافحة العنصرية، ورغم أن الإجراءات لا تزال قيد الاستعراض حالياً على المستوى الرفيع، فإنها جارية بالفعل. وتشمل خطة العمل إجراءات موصى بها لتهيئة بيئة يسودها مزيد من الإنصاف والشمول من خلال التصدي بفعالية للعنصرية والتمييز والقضاء عليهما. وتستخدم خطة العمل نهجاً متعدد الأوجه يشمل التعليم والتدريب، وتوصي بتعديلات في السياسات والممارسات، ومبادرات بشأن التنوع لزيادة المجموعات الممثلة تمثيلاً ناقصاً، والتقييم المستمر لضمان تحقيق التقدم وقياسه. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تتضمن التقارير المقبلة معلومات محدثة عن سياسة البرنامج لمكافحة العنصرية.

ضميمة لخطة البرنامج للإدارة (2024-2026) (EB.2/2023/5-A/1/Add.1)

التغييرات في الهيكل التنظيمي للبرنامج

33- يُشير التقرير المقدم إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليه إلى أن استعراض المنظمة الذي أجرته المديرية التنفيذية أسفر عن اقتراح هيكل تنظيمي منقح لتحسين المرونة وأوقات الاستجابة. ووفقاً للبرنامج، يجمع الهيكل الجديد بين وظائف متعددة (العمليات، والشراكات، وإدارة مكان العمل) إلى جانب الأفرقة الميدانية والإقليمية التي تقع ضمن اختصاص مدير العمليات/نائب المدير التنفيذية. وفي الوقت نفسه، نقلت رئيسة الشؤون المالية من الوظائف التنفيذية وأصبحت مسؤولة مسؤولية مباشرة أمام المديرية التنفيذية (EB.2/2023/5-A/1/Add.1، الفقرات من 1 إلى 4). ويُشير التقرير كذلك إلى أن الآثار المترتبة عن ذلك سيجري استيعابها في الميزانية المقترحة لدعم البرامج والإدارة لعام 2024، ومن المتوقع إجراء مرحلة ثانية من الاستعراض الهيكلي (EB.2/2023/5-A/1/Add.1، الفقرات من 5 إلى 6).

34- وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأن المديرية التنفيذية، بموجب المادة السابعة - 5 من اللائحة العامة ستكون مسؤولة "عن اختيار موظفي الأمانة وعن تنظيمها". وبموجب الفقرة 2 (ب) من المادة السادسة من اللائحة العامة، يضطلع المجلس التنفيذي "بمسؤولية الإشراف الحكومي الدولي وتسيير إدارة البرنامج". وفي ما يتعلق بسلطة الميزانية، تنص الفقرة 6 (أ) من المادة الرابعة عشرة من اللائحة العامة كذلك على أن على المديرية التنفيذية الموافقة على ميزانية البرنامج السنوية. وعملاً بهذه السلطة، يوافق المجلس على بنود الاعتمادات في خطة الإدارة. وفوض المجلس التنفيذي سلطة معينة متعلقة بالميزانية إلى المديرية التنفيذية من خلال النظام المالي، بما في ذلك سلطة إجراء تحويلات داخل كل بند من بنود الاعتمادات

الرئيسية، وإجراء تحويلات بين بنود الاعتمادات، على ألا يتجاوز ذلك الحدود التي يقررها المجلس (المادة 9-7 من النظام المالي).

35- وأبلغت اللجنة كذلك بأن التحضيرات لوثيقة خطة الإدارة (2024-2026) (WFP/EB.2/2023/5-A/1) بدأت في أبريل/نيسان بعملية الميزنة، وفي مايو/أيار بعملية صياغة المحتوى، ووضعت الوثيقة في صيغتها النهائية في سبتمبر/أيلول. وأبلغ المجلس التنفيذي عدة مرات طوال هذه العملية بأن هيكل الإدارة العليا سيخضع لاستعراض. وفي سبتمبر/أيلول 2023، شرع البرنامج في إجراء استعراض داخلي لهيكلة التنظيمي على مستوى المقر لفهم كيفية التطور كمنظمة وسبل إدارة التحديات الماثلة. واسترشد الاستعراض بتحليل مكتبي للبرنامج وبمقارنة مرجعية خارجية لكيانات الأمم المتحدة المماثلة من حيث حجمها ونطاق عملها، وبمشاورة داخلية شارك فيها جميع المديرين القطريين والمديرين الإقليميين ومديري شعب مقر البرنامج. وبعد استعراض الهياكل التنظيمية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة، تُلاحظ اللجنة الاستشارية نهجين مختلفين لمنصب النائب، إما كجزء من المكتب التنفيذي الذي يتبعه مباشرة كثير من الإدارات/الكيانات، أو بوصفه الشخص المسؤول عن العمليات أو الإدارة (نائب واحد لكل مجال من هذه المجالات في حالة واحدة). وتُلاحظ اللجنة أيضا أن وظيفة رئيس الشؤون المالية تُشكل في العادة جزءا من وظائف الإدارة.

36- وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي تزويد المجلس التنفيذي، عند النظر في هذا التقرير، بمزيد من الإيضاحات والمبررات بشأن التغييرات المقترحة في الهيكل التنظيمي للبرنامج، بما في ذلك كيفية توافق الهيكل المقترح مع كيانات الأمم المتحدة المماثلة الأخرى، وبشأن نطاق الإشراف المقترح لنائب المدير التنفيذي ومدير العمليات وكذلك الجهة التي يكون رئيس الشؤون المالية مسؤولا أمامها. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تُعرض بوضوح على المجلس التنفيذي المعلومات الإضافية عن أثر التغييرات الهيكلية المقترحة على خطة الإدارة والميزانية المقترحتين وكيفية النظر في المعلومات المقدمة من الإدارات عن ميزانياتها في ضوء الهيكل الجديد، للنظر فيها.

مسائل أخرى

ترتيبات التمويل المختلط مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

37- أبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأن المرفق التمويلي جسر الابتكار Innovation BRIDGE الذي أطلقه البرنامج وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في 1 يوليو/تموز 2022 يهدف إلى اجتذاب مزيد من الاستثمارات للمساهمة في تحقيق هدف التنمية المستدامة 2: القضاء التام على الجوع ويستخدم هذا المرفق التمويلي التحفيزي التمويل بالإنح للاستثمار في أنشطة الأعمال المؤثرة (الشركات والمنظمات غير الحكومية) من خلال القروض الميسرة والضمانات. وقدم البرنامج تمويلا أوليا (500 000 دولار أمريكي) من الأموال التي جمعها من قبل والمخصصة لأنشطة التمويل المبتكر. ويشارك البرنامج وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بدور فاعل في جهود تعبئة الموارد من أجل تجديد موارد التمويل المتاح وزيادته بانتظام. وتبعا للخبرة القطاعية والجغرافية، يتولى "موظف تنفيذ" من صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية أو من البرنامج إعداد مقترحات التمويل. ويُقيم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، بوصفه الجهة المسؤولة عن إدارة المرفق، المقترحات ويُجري تقييمات مستقلة للمخاطر، ويتخذ قرارات بشأن الاستثمار. ويبرم بعد ذلك اتفاقات قروض وضمانات مع الجهات التي توجه إليها الاستثمارات.

38- وأبلغت اللجنة كذلك بأن البرنامج حقق أعلى دخل سنوي من القطاع الخاص، و540 مليون دولار أمريكي في عام 2022. ومثلت الجهات المانحة في القطاع الخاص مع رابع أكبر جهة مانحة للبرنامج في عام 2022. وسيُركز مؤشر "الملاءمة للمستقبل" على تحديد فرص الشراكة الجديدة وتوفير الموارد مع القطاع الخاص، بما في ذلك خيارات التمويل المختلط. وتُلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود التي يبذلها البرنامج في البحث عن حلول تمويلية مبتكرة، وتأمل أن تتضمن التقارير المقبلة معلومات إضافية عن عملياته في مجال إدارة المخاطر وبذل العناية الواجبة بشأن الشركاء من القطاع الخاص.

ثالثاً- بدل سكن المديرية التنفيذية (EB.2/2023/5-B/1)

39- يُشير التقرير (EB.2/2023/5-B/1) المقدم إلى المجلس التنفيذي للبرنامج للموافقة عليه، إلى أن بدل السكن للمديرية التنفيذية ينبغي تحديده بمبلغ 160 000 يورو سنوياً، بما في ذلك الخدمات والمرافق، إعتباراً من 1 أبريل/نيسان 2023. وتتضمن الوثيقة معلومات أساسية (المرجع نفسه، الفقرتان 1 و2)، والمنهجية المستخدمة لاستعراض بدل السكن (المرجع نفسه، الفقرات من 3 إلى 8)، والممارسات الحالية والسابقة في منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (المرجع نفسه، الفقرتان 9 و10) والتفضيلات النهائية للمديرية التنفيذية (المرجع نفسه، الفقرة 11). وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بقرار المديرية التنفيذية للبرنامج بالإبقاء على بدل السكن المقترح عند 160 000 يورو سنوياً حتى لو رأت أمانة البرنامج أنه من المناسب إدخال زيادة طفيفة عليه ليصبح 180 000 يورو. وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن مبلغ 180 000 يورو هو الحد الأقصى لبذل السكن المقدم إلى رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (على النحو الذي صدرت الموافقة عليه بموجب قرار مجلس محافظي الصندوق 216/د-44 المؤرخ 18 فبراير/شباط 2021) والبدل نفسه الممنوح للمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة حتى 31 يوليو/تموز 2023. وفي أغسطس/آب 2023، قرر مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة، بموجب قراره 2023/1، أن تستأجر المنظمة مباشرة مساكن مناسبة تخصص مقر إقامة رسمياً للمدير العام للمنظمة وأن تدفع النفقات ذات الصلة بدلاً من تقديم إعانة إيجار. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن لجنة الخدمة المدنية الدولية في نيويورك أوصت بأن يستخدم البرنامج مؤشرات "خاصة بكل بلد" تُعبر بدقة أكبر عن بدل السكن المناسب للمدير التنفيذي. واستُخدم تحديداً الرقم القياسي الموحد لأسعار الاستهلاك الذي وضعه المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ومؤشر أسعار الاستهلاك الذي وضعه معهد الإحصاء الوطني، عند تحديد بدل السكن للمديرية التنفيذية. وأجري التحليل لتحديد بدل السكن للمديرية التنفيذية بالاستناد إلى الاستعراض الذي أجرته شركة استشارية بتكليف من البرنامج. وبينما تحيط اللجنة الاستشارية علماً بمقترح المديرية التنفيذية بشأن الإبقاء على بدل السكن عند مستوى السنوات السابقة، فإنها تأمل أن يُقدم إلى المجلس، في إطار سيناريو المساهمات المخفضة، تبريرات أخرى للمستوى المقترح. وتلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك عدم وجود نهج منسق بين كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقراً لها بشأن تحديد بدل السكن لأرفع مسؤول فيها، وتأمل أن تعرض على المجلس التنفيذي أي دروس مستفادة من قرار منظمة الأغذية والزراعة الأخير بشأن هذه المسألة.

الملحق الأول

الجدول ثانيا-2: ميزانية دعم البرامج والإدارة بحسب المستوى التنظيمي، وتكاليف الموظفين والتكاليف غير المتعلقة بالموظفين (بآلاف الدولارات الأمريكية)													
المجموع الكلي	تكاليف أخرى	خدمات الاستشارات التجارية	الخدمات المقدمة من وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، والمساهمات المقدمة إلى هيئات الأمم المتحدة	الضيافة	التأمين والرسوم القانونية	الاتصالات ومعدات وخدمات تكنولوجيا المعلومات	الإيجار والمراقب والتزام المكتبية	الفرات التدريبية والاجتماعات وحفلات العمل	السفر في مهام رسمية	الغيرة الاستثمارية	الموظفون**	السنة*	
45 962	1 960	225	829	19	618	2 018	3 648	393	1 674	1 074	33 505	2022	المكاتب القطرية
48 401	14 054	0	0	0	0	531	0	0	0	0	33 817	2023	
60 236	10 850	0	900	20	600	1 477	8 533	410	1 500	0	35 946	2024	
104 509	2 110	5 685	1 361	7	143	4 615	5 873	2 845	7 290	11 855	62 726	2022	المكاتب الإقليمية
116 437	3 787	607	421	49	176	2 757	2 395	1 616	4 912	12 127	87 591	2023	
115 714	1 250	603	683	81	150	2 955	2 281	1 579	4 676	10 858	90 598	2024	
332 936	9 361	28 507	3 810	91	1 122	18 472	10 199	2 722	11 250	48 651	198 749	2022	المقر
379 453	12 266	9 847	483	191	46	10 193	9 826	4 916	11 811	42 875	276 999	2023	
356 406	6 087	6 643	633	195	47	11 949	6 732	2 023	7 703	41 914	272 479	2024	
47 330	509	4 314	2 575	3	890	1 926	530	455	2 209	5 083	28 836	2022	المدير التنفيذي ورئيس الديوان
57 151	818	5 244	21	83	28	2 135	270	754	2 851	1 888	43 060	2023	
56 135	244	5 006	325	44	30	1 836	187	694	2 111	2 012	43 646	2024	
88 330	2 574	5 756	61	79	50	9 083	5 869	557	1 641	13 111	49 548	2022	إدارة التسيير
101 269	2 393	870	36	5	0	3 035	7 010	719	1 774	13 027	72 399	2023	
95 231	1 105	519	16	5	0	6 149	3 680	479	1 241	13 184	68 853	2024	
49 785	2 249	1 135	329	0	0	2 175	609	285	2 440	7 402	33 161	2022	إدارة تسيير العمليات
61 617	3 823	614	226	11	0	1 206	59	1 032	2 073	7 046	45 528	2023	
53 591	1 784	0	179	10	0	799	52	176	750	5 047	44 794	2024	

الجدول ثانيا-2: ميزانية دعم البرامج والإدارة بحسب المستوى التنظيمي، وتكاليف الموظفين والتكاليف غير المتعلقة بالموظفين (بآلاف الدولارات الأمريكية)												
المجموع الكلي	تكاليف أخرى	خدمات الاستشارات التجارية	الخدمات المقدمة من وكالات أخرى، تابعة للأمم المتحدة، والمساهمات المقدمة إلى هيئات الأمم المتحدة	الضيافة	التأمين والرسوم القانونية	الاتصالات ومعدات وخدمات تكنولوجيا المعلومات	الإيجار والمراقبة والتزام الحكومية	الفرص التدريبية والاجتماعات وحفلات العمل	السفر في مهام رسمية	الخبرة الاستشارية	الموظفون**	السنة*
60 305	2 976	1 409	330	9	13	2 541	2 708	629	2 490	9 315	37 885	2022
65 678	1 060	0	56	24	17	1 973	2 169	278	1 980	8 835	49 285	2023
63 753	1 028	158	45	44	18	1 597	2 630	156	1 636	9 708	46 734	2024
55 798	1 005	9 966	367	0	0	1 634	327	503	2 138	9 981	29 876	2022
56 946	2 677	2 120	129	44	0	1 089	274	2 070	2 077	7 764	38 703	2023
52 409	1 344	949	57	70	0	913	154	383	1 388	8 307	38 846	2024
31 386	47	5 926	147	0	169	1 113	156	293	331	3 760	19 444	2022
36 791	1 494	1 000	16	24	0	755	44	63	1 056	4 316	28 023	2023
35 286	583	11	11	22	0	655	29	136	577	3 656	29 606	2024
29 623	4 082	526	19 647	0	2 224	299	446	16	207	354	1 821	2022
31 986	3 124	0	22 683	0	2 696	0	0	600	0	0	2 882	2023
35 625	50	1 237	24 748	1	4 474	425	155	665	791	581	2 499	2024
513 029	17 512	34 943	25 647	117	4 106	25 405	20 166	5 976	20 422	61 934	296 801	2022
576 277	33 230	10 454	23 587	239	2 918	13 482	12 221	7 132	16 722	55 002	401 288	2023
567 979	18 238	8 482	26 964	297	5 271	16 806	17 700	4 677	14 670	53 353	401 521	2024

* الأعداد الفعلية لعام 2022، والمقررة لعامي 2023 و2024.

** يشمل مجموع الموظفين ذوي العقود المحددة المدة والقصيرة المدة والموظفين المطيبين والمساعدة المؤقتة والعمل الإضافي.

الملحق الثاني

مخصصات ميزانية دعم البرامج والإدارة للفترة 2019-2024 (ملايين الدولارات الأمريكية)						
المجموع لعام 2019	المجموع لعام 2020	المجموع لعام 2021	المجموع لعام 2022	المجموع لعام 2023	المجموع لعام 2024	
82.6	98.1	103.4	43	48.4	60.2	المكاتب القطرية
72.3	80.6	81.8	105.3	116.4	115.7	المكاتب الإقليمية
13.2	13.9	13.7	15.9	18.6	18.9	المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ
13.5	14.9	14.9	16.5	18.4	19.2	المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية
12.1	15.8	16.4	22	23.7	22.8	المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا
11.3	11.9	12	14.8	16.2	16.2	المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي
13	13.9	14.4	19.5	21.2	20.5	المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا
9.2	10.3	10.5	16.6	18.2	18.2	المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
214	228.1	241.7	319.1	379.5	356.5	المقر
7	7	7.7	9.1	9.6	11.2	إدارة تسيير العمليات
30.2	33.9	37.5	45	49.6	56.1	الشعب المسؤولة أمام المديرية التنفيذية
30.4	34.1	38.5	47.4	63.6	53.1	إدارة سلسلة الإمداد وحالات الطوارئ والأمن
44.1	44.3	44	58.7	65.7	63.8	إدارة الشراكات والدعوة
27.3	32.1	36.6	52.2	64.1	52.4	إدارة وضع البرامج والسياسات
56	57.3	57.2	76.9	90	84.5	إدارة التسيير
19	19.4	20.2	29.9	36.8	35.3	إدارة ثقافة مكان العمل
16.2	16.7	16.5	28.7	32	35.6	الاعتمادات المركزية
385.1	423.6	443.5	496.1	576.3	568	المجموع الكلي